رأي القدس

عقبات في طريق حكومة «حماس»

تعتبر السلطة الفلسطينية وجميع مؤسساتها، بما في ذلك المجلس التشريعي جزءا اساسيا من منظمة التحرير ومؤسساتها. ولذلك فان موافقة المنظمة، ولجنتها التنفيذية على أي حكومة تشكلها حركة المقاومة الاسلامية «حماس» مسألة منطقية ودستورية اساسية.

ومن هنا فان دعوة السيد محمود عباس رئيس السلطة لانعقاد اللجنة التنفيذية للمنظمة لبحث التشكيلة الحكومية التي قدمتها حركة «حماس» وبرنامجها السياسي تبدو نظرياً خطوة صحيحة ولا غبار عليها، شريطة ان تكون اللجنة التنفيذية هذه شرعية، ومكتملة النصاب.

اللجنة التنفيذية تنتخب عادة من قبل المجلس الوطني الفلسطيني، ولفترة زمنية لا تتعدى دورتين، وبالاقتراع المباشر، ووفق توزيع مقاعدها حسب قوة الفصائل الفلسطينية ومدى تمثيلها في الشارع الفلسطيني.

آخر انعقاد للمجلس الوطني الفلسطيني كان عام 1996 في مدينة غزة، ليس لانتخاب لجنة تنفيذية جديدة، وانما لتعديل الميثاق الفلسطيني، اي ان هذا المجلس لم ينعقد بصفة شرعية منذ عشر سنوات على الأقل، وبذلك يصبح فاقد الشرعية، وكذلك اللجنة التنفيذية، والمجلس المركزي وهيئة رئاسته، وكل ما انبثق عنه من مؤسسات.

مضافاً الى ذلك ان نصف اعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة انتقلوا الى الرفيق الأعلى، بما في ذلك رئيسها المرحوم ياسر عرفات الذي استشهد مسموماً بعد ثلاث سنوات من محاصرته في مقره برام الله.

واذا القينا نظرة سريعة على اعضاء اللجنة التنفيذية نجد انهم يحتلون مقاعد فيها بناء على نسبة تمثيلهم في حركة المقاومة قبل عشرين عاما على الأقل. وبعض فصائل هؤلاء انقرضت تماماً، ولم يعد لها وجود، ولم تدخل انتخابات المجلس التشريعي الأخير، وان دخلت فانها لم تفز بأي مقاعد. وفي المقابل ظهرت حركات وفصائل فلسطينية جديدة تتمتع بتمثيل واسع في الشارع الفلسطيني، وتحتل مقاعد في المجلس التشريعي ولكنها غير ممثلة لا في المجلس الوطني الفلسطيني ولا في اللجنة التنفيذية للمنظمة او المجلس المركزي الذي هو حلقة وسط بين الاثنين.

الرئيس عباس يدرك كل هذه الحقائق جيداً باعتباره عضوا في اللجنة التنفيذية ورئيساً مؤقتا لها، وبعرضه تشكيلة حكومة حماس على لجنة تنفيذية فاقدة الشرعية لا يمكن تفسيره الا على انه محاولة للعرقلة ووضع العصي في دواليب الحكومة الجديدة.

من حق حركة «حماس» ان تغضب وان تتحسس من هذه الخطوة، وان تراها ذريعة تصب في محاولات افشالها، وتأتي في اطار الضغوط التي تمارس عليها في هذا الصدد.

منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ولا أحد يستطيع ان يجادل حول هذه الحقيقة البديهية، فهي المظلة الدستورية الوحيدة التي تجمع بين الداخل والخارج. ولكن المنظمة الحالية باتت منهارة مفككة ومجرد هيكل عظمي شكلي بسبب عمليات التهشيم التي تعرضت لها منذ اتفاق اوسلو وجماعته، الذين حصروا القضية الفلسطينية في السلطة واهل الداخل الذين تمثلهم فقط.

... الا بوش!!

محمد كريشان

قبل بداية العدوان الأمريكي ـ البريطاني على العراق في العشرين من آذار (مارس) 2003 صرح عملاق الاعلام الدولي روبرت مردوخ أن أمام الرئيس جورج بوش أحد مصيرين فاما أنه سيدخل التاريخ بهذه الحرب أو سيحترق بنارها وأضاف بأن حظوظه في ذلك هي 2 مقابل 1.

معادلة 2 مقابل 1 هذه لم تتحول مثلا الى 1 مقابل 1 بل الى واحد مقابل صفر لصالح الاحتمال الثاني في أوساط أغلب السياسيين في الولايات المتحدة وخارجها، الحاليين منهم والسابقين وكذلك الخبراء والمحللين باستثناء شخص واحد مازال مصرا على أنه قادر على رؤية ما لا يراه غيره ففي خطابه الأخير في الذكرى الثالثة للحرب لم يجد بالمرة حرجا في الحديث عن «استراتيجية النصر» التي سينتهجها هناك وهو يستعد الآن لالقاء سلسلة من الخطب حول العراق في ولايات أمريكية مختلفة في محاولة مستميتة لاسترجاع بعض الدعم لسياسته هناك التي تراجعت كثيرا ومعها تراجعت شعبيته الى أدنى مستوى لها.

العناد في السياسة آفة وعندما تكون نتيجته، كما هي هذه المرة ، أرواحا تزهق يوميا من الجنود الأمريكيين ومن أبناء الشعب العراقي المسكين، وكلهم تقريبا من المدنيين العزل ومن الأطفال، فان هذا العناد يتحول الى شكل من أشكال الجريمة خاصة عندما تكون كل استطلاعات الرأي في الولايات المتحدة قبل غيرها ترى في الاحتلال الأمريكي للعراق ورطة حقيقية، فالاستطلاع الذي أجرته مؤخرا معا كل من شبكة «سي أن أن» وصحيفة «يو أس توداي» ومعهد «غالوب» أظهر أن 67% من الأمريكيين يعتقدون أن بوش لا يملك خطة واضحة بالنسبة للوضع في العراق وأن 57% باتوا يرون في ارسال قواتهم الى العراق أصلا خطأ، وكلا النسبتين زادت عما كانت عليه العام الماضي فضلا عما جرى الأيام الماضية من مظاهرات صاخبة ضد الحرب في عدد من الولايات الأمريكية. لم يعد سوى بوش يتحدث بتفاؤل كبير عما يجري في العراق وكأنه يتحدث عن بلد آخر غير ذاك الذي يتابع العالم كله أخباره السيئة يوميا، وحتى مريدو الرئيس الأمريكي من ذات التوجه اليميني المحافظ جدا في ادارته من أمثال نائبه ديك تشيني ووزير دفاعه دونالد رامسفيلد باتوا أقل «ثرثرة» نسبيا في الحديث المكرر الدائم عن انجازات في العراق لا تتراءى الا في مخيلتهم هم، دون أن ننسى عددا ممن كانوا مع بوش لكنهم تركوه الآن وقفزوا من سفينته سواء من السياسيين الجمهوريين الحاليين فضلا عن مسؤولين بارزين سابقين كزبغنيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس كارتر بل وحتى من صفوف تياره السياسي ممن يعرفون بالمحافظين الجدد من أمثال فرانسيس فوكايوما صاحب الكتاب الشهير عن نهاية التاريخ.

وحتى أولئك الذين ظلوا لأشهر يبررون فداحة ما يجري في البلاد من قتل وتقتيل بتقدم ما يسمونه بالعملية السياسية مرددين بزهو أن الديمقراطية صعبة وقد تولد من رحم المعاناة والعذاب، حتى هؤلاء لم يعد بمقدورهم الاستمرار في ذات النهج بعد كل المصائب المسؤولة عنها الطبقة السياسية الحالية التي قرّعها بعنف السفير الأمريكي في بغداد واصفا رجالها بأنهم غير ناضجين ولا يكترثون بغير مصالحهم الشخصية الضيقة مع تورم داء الطائفية المنذر بالويلات وقد بدأ بعضها فعلا.

عدد من الصحف نشر بالأمس صورة عراقي بلحية بيضاء رثة مع ملامح تختزل كل مأساة العراق وهو يحمل تائها في الشوارع لافتة كتب عليها «عاش صدام حسين» في لقطة باتت تعبر عن قطاعات تتسع يوميا جعلها الأمريكيون وقادة العراق الجديد يترحمون على زوج الأم الأول.

النظام السعودي: فتنة في جزيرة العرب

د. مضاوي الرشيد *

يبدو واضحا ان التشنج السياسي والفكري والاجتماعي قد ضرب اطنابه في الجزيرة العربية تحت مظلة النظام السعودي. هذا التشنج ينذر بفتنة واضحة الملامح قد تأصلت جذورها منذ عقود ولكنها اليوم تطل برأسها بشكل بشع وقبيح.

آخر حلقة من حلقات هذا التشنج حصلت عندما تجهم أحد الدعاة المحسوبين على التيار الحركي الاسلامي على وزير معروف تنقل من كرسي وزارة الى آخر طيلة أعوام سابقة وهو معروف بحداثته وليبراليته. ادى هذا الهجوم الشخصي العنيف من خلال مقالة نشرت على الانترنت الى سجن الداعية الاسلامي او اختفائه والله أعلم. حادثة اخرى او بالأصح مواجهة حادة حصلت خلال جلسات سميت ثقافية تناقش السياسة الاعلامية تصدرها طيف كبير من اعلاميي السلطة ما لبثوا ان شدوا رحالهم واختصروا الجلسة بعد هجوم عنيف من الحضور الذين اتوا على اتم الاستعداد لمحاسبة اعلام النظام المتهم بترويج الاباحية والخلاعة من قبل هؤلاء الحضور. وفي معارض الزهور هوجمت اعلامية سعودية شخصياً وجسدياً عندما كانت تغطي فعاليات «الزهور» بعد ان اتخذ منها الجمهور موقفا معاديا بعد مقابلة تلفزيونية على قناة «الحرة» تهجمت فيها على «الزي الوطني» للمرأة السعودية.

قبل ذلك مثقفة اخرى خرجت تمسح دموعها بعد حلقة حوارية من دورات الحوار الوطني المناقشة لموضوع المرأة. هذه بعض الوقفات وغيرها كثير لا نستطيع سردها كلها تأتي كمقياس لحالة التشنج والانشطار بل الفتنة التي ظهرت على السطح بعد عقود من محاولات يائسة لدفنها من قبل بعض الغيورين على ما يسمى بالوحدة الوطنية. لن يكتب لهؤلاء الغيورين النجاح طالما ان هناك سلطة سياسية تمتلك ذخيرة كبيرة تستطيع ان تصيب وتبدد اكثر المحاولات جدية للتعايش السلمي.

منذ فترة يتبنى النظام السعودي سياسة خاصة لمكافحة الارهاب اهم قواعدها الانفتاح الاجتماعي وخاصة في موضوع المرأة وغيره من الأمور الحساسة. فبعد ان حدد له مثقفوه اسباب الارهاب والتي حصروها في ما سمي «ثقافة الارهاب» جاء العلاج الوقائي عن طريق ترويج ثقافة الانحلال ويبدو ان علاج «الفئة الضالة» يختصر اليوم بجرعات مدروسة تقدمها قناة «روتانا» وغيرها لتفجر طاقات الشباب على جبهات اخرى عادة ما تكون على رسائل الجوال وشاشات التلفاز او في الاسواق التجارية والمطاعم والملاهي المنتشرة في البلاد.

بعد ان صور وزراء النظام في رواياتهم الكثيرة وقصصهم التي تذكرنا بقصص ميلزاندبون التي انتشرت في الغرب في الستينات استجابة لرغبات المراهقين ان المشكلة تقبع في الكبت الجنسي الذي حملوه مسؤولية الارهاب والتفجير. جاء الحل ليصور ان ثقافة الانحلال هي البديل الذي سينتشل المجتمع من خطر فئات ضالة حالية ومستقبلية. الترويج لمثل هذه الأدبيات اعتبر خطوة بناءة في سبيل حرية الكلمة والتعبير عن الذات. اما ادبيات النساء فهي ايضا تساعد على تثبيت السياسة الاجتماعية الجديدة المروجة وكأنها اللقاح الفعال ضد التطرف والتفجير. فترفع الرقابة عن روايات ربما انها تصدم المجتمع اذ انها تذكرنا بروايات سابقة غربية، مثلا د. اتش. لورنس وذكريات الليدي تشاترلي مع عشيقها «البستنجي» والتي منعت في بريطانيا في اوائل القرن العشرين فبينما ترفع الرقابة عن مثل هذا الأدب الروائي نجد ان سوط الرقيب يظل مرفوعا على الفكر الذي يشكك في هذه السياسات او ينتقدها. ويسجن الاشخاص الذين يتهجمون بشكل عنيف على مروجي مثل هذه الروايات.

فتنة الجزيرة العربية جزء لا يتجزأ من سياسة مدروسة هدفها تقسيم وشرذمة المجتمع فكريا واجتماعيا بين تيارين متصارعين في حلبة مصارعة صنعها النظام ذاته. احد هذه التيارات يسمى بالليبرالي الا ان ليبراليته لها خصوصية «سعودية» ربما. حيث انها تقلص ذاتها وتحد نشاطها في موضوع الانفتاح الاجتماعي فقط لا غير. فوزراء البلاط ومثقفوه يرفعون شعارات خلابة مثل «الاعتراف بالآخر» و«فقه الاختلاف» و«حرية المرأة» ومنها قيادة السيارة وغيره دون ان يتجاوزوا محدودية هذا الطرح. فلم يخرج منهم طيف يحدثنا عن الليبرالية السياسية مثلاً ولم يناضل هؤلاء من أجل صياغة تركيبة سياسية تناسب الوضع القائم الا حفنة صغيرة منهم ناضلت ودخلت السجن. ولكن الأكثرية منهم ينتقلون من وزارة الى اخرى. منهم من يرسل الى الخارج ليعود الى الداخل ومن ثم ينصب على كراس اخرى من باب رد الجميل والدين الذي تراكم خلال السنوات الاولى لبداية المشروع السعودي.

اما اقتصاديو البلاط: من الليبراليين فهم ايضا مشغولون ببيع الوطن من باب جلب الاستثمارات الخارجية من سكك حديدية الى مرافق عامة مرورا بالنفط. اذ رفع هؤلاء شعار «الاقتصاد هو الحل» وكلهم ايمان بأن الريال هو افيون الشعوب عكس ما تصور ماركس عندما اعتبر الدين المخدر الاول والأخير للأمم. ومن ثم روجوا لأسهم صعدت ومن ثم انخفضت وجرفت معها اسماكاً صغيرة بينما بقيت الحيتان الكبيرة تصول وتجول في بحر مضطرب. اعتبر هؤلاء ان تجربة المارد الصيني الاقتصادية على خلفية انعدام الحريات بل على خلفية القمع ربما هي التجربة التي يجب ان تكون الهاما حقيقيا يطبق في بلد كالسعودية. ومشروع «الاتجاه نحو الشرق» من أجل اكتساب خبرات في تطبيق معادلة الثروة الاقتصادية مع الديكتاتورية اصبح اليوم هو الحل لم يناد هؤلاء بمشاركة وشفافية كل همهم ان يصلوا الى تلك الغرفة المغلقة ومن ثم يتم رصد الباب حتى لا يطرقه احد غيرهم. الطبقة الثرية التي اثرت ذاتها تعرف جيدا ان «المشاركة» السياسية والاقتصادية تقلص من صلاحياتها ومركزها المقرب من صنع القرار بل هي اليوم من يصنع القرار في بيئة قيادية ضعيفة غير قادرة او مؤهلة لاتخاذ قرارات مصيرية. لهذه المجموعة المسماة ليبرالية قنواتها الاعلامية وكتابها الذين يعتبرون كل من خالفهم او انتقد سياستهم الاجتماعية والاقتصادية ارهابياً متطرفا هم اليوم يتصارعون في حلبة الفتنة مع تيار الاسلام الحركي. يظل هذا التيار قلقا، بعض اعلامه ربما يطمح الى وزارة زراعة او عمل لكنه رغم قاعدته الشعبية يضطر الى العمل على ازاحة ليس فقط اعلام الليبرالية السعودية بل ايضا السلفية التقليدية تلك الفئة التي تعتبر طاعة ولي الأمر عبادة. يضطر هذا التيار بين الحين والحين ان يعبر عن ذاته بأسلوب لا يعجب هذا الأمير او ذاك فيدخله احدهم الى السجن حيث تتم عملية التأديب على الطريقة السعودية ومن ثم يخرجه آخر يعود بعدها ليمجد ويثني على هذا الرمز او ذاك. حدد الحركي الاسلامي المعركة بإطار ضيق اذ اعتبر ان دولة الاسلام ستقوم على رفس أو ركل امرأة او على الاصرار على هذا الفصل الديني في كتاب ما يعرف رموز هذا التيار انه لن يستطيع ان يكتب سطراً واحدا ينتقد فيه السياسة الجديدة اذ ان هذه السياسة واصحابها من المقدسات او التابو المحرم وقد امتدت مساحة هذا التابو لتشمل بطانة السياسة. لذلك نجد المفكرين من رموز هذا التيار قد صرفوا اهتمامهم لكتابة اطروحات الدكتوراة المعنية بالطهارة وليس السياسة. ولكن يبدو ان هؤلاء قد استنفدوا صبرهم فبعد ان جندوا كتاباتهم لتفنيد مزاعم وفتاوى «الفئة الضالة» وضحوا بسمعتهم الثورية ورصيدهم السابق لم يحصل ما كانوا يصبون اليه. وقد ايقن الكثير منهم انهم مجرد صنيعة يستغلها النظام ويستغل قدرتها الكتابية التي تدبج المقالات بالنصوص الدينية من باب إضفاء هالة القدسية على الكلام والكلمة ضد كل من يهدد السلطة ويقوضها. مقابل هذا كله لم يحصل هؤلاء الا على ساعات بث، في فضائيات تمزج ثقافة الانحلال بثقافة التنوير الديني. اعتقد هؤلاء انهم اصبحوا حليف السلطة ولكن هناك فرقا شاسعا بين الحليف والصنيعة. السلطة لا تتخلى عن الأول ولكنها تستغني عن الثاني ساعة تشاء وخاصة بعد اتمام المهمة. لم يبق لهؤلاء اليوم الا خوض مصارعة ضد من يعتقدون انه يقف في طريقهم الى الوصول النهائي اذ ان انتظارهم قد طال خاصة وانهم يؤمنون باعطاء الأجير اجره قبل ان يجف عرقه. ولكن الملاحظ اليوم ان السلطة قد آثرت التخلص من الأجير او على الاقل تجاهله الى أجل غير مسمى.

ستظل فتنة جزيرة العرب مشتعلة. حتى هذه اللحظة الشرخ الفكري والاجتماعي تأصل بشكل واضح وعبر عن نفسه عن طريق ما يصح تسميته بحروب النت القائمة على قدم وساق. سيظل النظام المحرك الاول والاخير لمعارك قادمة وباستطاعته دوما اللجوء الى تلك المؤسسة الدينية المعروف عنها انها الحليف الأول والأخير. فقضاتها يدينون الجميع خاصة اولئك الذين يتجاوزون الحدود من الطرفين الليبرالي والحركي الاسلامي عندما يذكرون ولي الأمر بالاسم دون الثناء عليه.

وبينما ينشغل الجميع بحروب النت هذه نجد السلطة مشغولة بصياغة الشعارات التي تضفي هالة قصوى على الرمز الذي ينتقل بسرعة بين كونه «رجل حوار» و«محارباً للفقر» الى كونه «صقر العروبة» و«فارس الاسطبل» مؤخراً. يعتقد البعض ان مثل هذه الشعارات تستطيع ان تطغى على الفتن القائمة حاليا والملاحظ ان الشعار يكبر وينتفخ كلما احتدت الفتن وانتفخت ويمكن الاعتقاد ان الشعارات ما هي الا المؤشر الحقيقي او النافذة التي نستطيع من خلالها قراءة حالة التأزم والمصارعة التي لن تنتهي دون ان تأخذ معها الكثير من المتصارعين والمتفرجين والمشرفين. المشكلة اليوم لا تكمن في كثرة المتصارعين والمتفرجين بل في تضخم عدد المشرفين الكبار اذ ان لكل منهم احزابه وفرقه التي تحتوي على خليط من تياري المصارعة. ويبدو ان احد هؤلاء المشرفين الكبار قد تجاوزته الاضواء وتجاهلته في الاشهر الستة الماضية رغم خدماته الجليلة في مجال الأمن واستتبابه عندها اضطر الى توجيه لكمة خفيفة ظريفة تذكر الجميع انه موجود على الساحة وله من الصنيع ما لا يعد ولا يحصى.

فتنة جزيرة العرب هذه ما هي الا امتداد لفتن سابقة دفع ثمنها طيف كبير من ابناء الجزيرة من شمالها الى جنوبها ـ شرقها وغربها ـ السلطة السياسية المبنية على القهر وليس الاجماع تحتاج الى اثارة الفتن بين الحين والحين ليستتب لها المشروع الكبير. فهي من قسمت شعب الجزيرة الى مسلم وكافر ومبتدع وضال وفاسق وبنت على هذه التقسيمات مشروعا سياسيا وليس دينيا. هي نفسها التي فصلت الجغرافيا الى اقاليم ومناطق لبعضها نفوذ وللبعض الآخر التهميش والقهر. هي نفسها من سيس الجغرافيا والفكر في خدمة مشروع الهيمنة الشاملة. تأتي هذه السلطة لتحدثنا عن الوطنية بعد ان اشعلت بؤرا تفرق ولا توحد. يختلف المتصارعون اليوم من حيث فكرهم ومنطلقاتهم لكنهم وفتنتهم معا ظاهرة قديمة قابلة للتجديد. فكما قسم شعب الجزيرة في مطلع القرن العشرين الى مسلمين وكفار ها هم اليوم يتمترسون خلف مسميات تحمل في طياتها نفس المعاني السابقة. الليبرالي يهاجم الاسلامي الذي يعتبره خليفة المكفراتي الاقصائي السابق. اما الاسلامي فيهاجم الليبرالي من منطلق كون هذا الاخير وريث «المشركين» السابقين والعابثين في الارض فسادا. يرابط كل على ثغر ويتناسى الجميع دور المحرك الاول والمشرف العام. تدور رحى الحرب اليوم في الفنادق وقاعات الحوار والنت وربما تتطور الى ابعد من ذلك اذ ان الصراع اليوم ليس فقط صراعا على المناصب والمصالح والترهات بل هو صراع على هوية جزيرة العرب في القرن الواحد والعشرين.

* كاتبة واكاديمية من الجزيرة العربية

ثلاث سنوات قاسية في حياة العراق

د. سعيد الشهابي *

بعد ثلاث سنوات على الحرب الانكلو ـ أمريكية في العراق، واسقاط نظام صدام حسين، ما يزال اللغط يدور حول ما جرى في مارس (آذار) 2003. النقاش اليوم لم يعد محصورا بمدى شرعية العمل العسكري ضد بغداد، خارج الاجماع الدولي، بل توسع لمناقشة النتائج والوضع الدولي الذي ساد العالم بعد ذلك. من التساؤلات المطروحة: هل حققت الحرب للبلدين الرئيسين فيها ما كانتا تخططان له؟ هل أصبح العراق والعالم أكثر أمنا واستقرارا وحرية؟ هل أصبحت منطقة الشرق الاوسط أكثر ديمقراطية وأقل استبدادا وديكتاتورية؟ هل أصبحت حقوق الانسان أكثر رسوخا في المنطقة والعالم؟ هل أصبحت المجموعة الدولية أقدر على اتخاذ القرار السياسي عند الأزمات؟ الى أين وصلت الحرب ضد الارهاب؟ وتتوسع التساؤلات لتتصل بقضايا لا ترتبط مباشرة بالحرب ونتائجها بل بالمناخات الفكرية والدينية في عالم ما بعد حرب العراق. فمثلا: ما أثر تلك الحرب على حوار الحضارات وحوار الأديان؟ وما هي مشاعر ساسة الدول التي شاركت في الحرب بعد ان رأوا ما آل الأمر اليه؟ يمكن الاستمرار في طرح التساؤلات المشروعة ذات الصلة بالحرب التي تميزت بانها وقعت خارج الاجماع الدولي، وبدون موافقة من الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي. ولكن من الصعب الاجابة على تلك التساؤلات بموضوعية ودقة، وان كان ممكنا طرح بعض التصورات والاجابات العامة. كما يمكن الادعاء بان الذين اتخذوا قرار الحرب، وهما بشكل أساس الرئيس الامريكي ورئيس الوزراء البريطاني، لا يستطيعان المساهمة باجابات واضحة حول هذه التساؤلات، اذ انهما أصبحا أكثر تشوشا واضطرابا نظرا لما آلت اليه التطورات، والمنحى الذي اتخذته السياسة الدولية منذ ذلك الوقت، وما لحق بالتحالفات التاريخية على مستويات عديدة. وشيئا فشيئا تبدو الحرب ضد العراق أشبه ما تكون بحرب فيتنام، ليس في نتائجها فحسب، وما آل اليه مصير القوات الامريكية، بل على صعيد الموقف الدولي وحالة الاستقطاب الدولية ازاءها. اليوم يصوت ما يقرب من 60 بالمئة من الامريكيين ضد الرئيس الذي شن تلك الحرب، وهي أدنى نسبة له منذ انتخابه رئيسا في الفترة الرئاسية الاولى. وتتدنى شعبية رئيس الوزراء البريطاني الى منخفضات جديدة، ويصبح التشكيك في مصداقيته الشخصية سمة بارزة في صفوف الناخبين. وتتصاعد الاصوات المطالبة بسحب القوات من العراق في اسرع وقت ممكن بعد ان اصبحت تلك القوات في وضع صعب جدا.

الملاحظ ان الاحتجاجات ضد تلك الحرب لم تتوقف منذ اندلاعها في 19 اذار (مارس) 2003، في عواصم كثيرة من العالم، حتى الاسبوع الماضي عندما خرجت مظاهرات احتجاجية ضد الحرب في اكثر من 200 مدينة في كافة انحاء العالم. والملاحظ ايضا ان القوى المناهضة للحرب اصبحت تتوفر على قدر كبير من المصداقية، وتستطيع اقناع الآلاف بالمشاركة في المسيرات والاحتجاجات. كما يلاحظ ان الساسة الذين اتخذوا قرار الحرب بدأوا يعترفون ضمنا في تصريحاتهم بأخطاء في وضع الخطط، ويعتبرون ذلك من بين الاسباب التي أطالت أمد معاناة الشعب العراقي، وساهمت في تصاعد أعداد القتلى بين جنود الدول المشاركة، خصوصا امريكا وبريطانيا. فما أسباب ضعف الأداء؟ يقول السير منزيز كامبل، الرئيس الجديد لحزب الاحرار البريطاني ان استراتيجية الحلفاء بشأن العراق، قبل الحرب وبعدها، اتبعت نمطا خاطئا: الاعتماد على القوة، الاعتقاد بان الغاية تبرر الواسطة، وتجاهل دروس التاريخ. اما الارقام التي تطرح لضحايا تلك الحرب فهي مروعة جدا. وتقدر مجلة «لانسيت» الطبية البريطانية عدد القتلى في تلك الحرب بـ100 الف عراقي، وتقدرها مصادر اخرى بـ250 الفا. اما تقديرات عدد العراقيين الذين قتلوا في الاعمال الارهابية فيتراوح ما بين 28427 و32041. وحتى ما قبل شهرين، بلغ عدد القتلى الامريكيين 2275 والجرحى 16742، وهي ارقام كبيرة جدا. هذا يعني ان جنديين امريكيين على الاقل يقتلان يوميا منذ بداية الحرب. ويقول المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن ان حرب العراق أدت الى تقوية تنظيم «القاعدة» وان اعدادا كبيرة اصبحت تشارك في عملياته الارهابية.

السمعة الامريكية تلوثت كثيرا خلال السنوات الثلاث الماضية، وان لم تكن نظيفة قبل ذلك. وهناك اربعة اسباب اساسية لذلك. أولها: ان الحرب قامت بدون اجماع دولي، اذ قررت امريكا وبريطانيا الدخول فيها بدون صدور قرار من مجلس الامن بذلك، وقد صرح كوفي عنان، الامين العام للامم المتحدة بمعارضته للحرب مرارا. ثانيها: ان الادارة المدنية التي نصبها الامريكيون في العام الاول بعد الاحتلال مارست من الفساد المالي والاداري الشيء الكثير، الامر الذي ادى الى انتشار الفساد على نطاق واسع خصوصا في الحكومة الاولى برئاسة أياد علاوي. وقبل يومين بثت القناة الرابعة بالتلفزيون البريطاني برنامجا وثائقيا اكد انه، في عهد الادارة المدنية برئاسة بريمر، تم اختلاس عشرين مليارا من مجموع 23 مليارا خصصتها الولايات المتحدة للعراق.

ثالثا: ممارسة التعذيب والاهانة داخل السجون الخاضعة للادارة الامريكية، وانتشار الصور الفظيعة لتلك الممارسة الحاطة بالكرامة الانسانية. رابعا: عدم قدرة قوات الاحتلال على تطوير الاوضاع المعيشية للشعب العراقي، بل زادته فقرا. ووفقا للتقارير الاقتصادية فان نسبة الفقر زادت 20 بالمئة في السنوات الثلاث الاخيرة. هذه العوامل مجتمعة أضعفت الهيبة الامريكية في النفوس، وكشفت للرأي العام الدولي ان القوة الكبرى في العالم لا تتحرك في اطار القانون الدولي او الاجماع، بل وفق سياساتها الخاصة التي تتضارب في كثير من الاحيان مع دول العالم. ففي الاسبوع الماضي رفضت واشنطن مشروع تشكيل مجلس حقوق الانسان التابع للامم المتحدة بديلا عن لجنة حقوق الانسان ومقرها جنيف، ومعها «اسرائيل» فيما صوت العالم لصالح المشروع. وقبلها رفضت واشنطن اتفاقية كيوتو للحد من الانبعاث الحراري. والمحكمة الجنائية الدولية، وكل ذلك مؤشر للنهج الانفرادي الذي تنتهجه الادارة الامريكية وتفرضه على العالم، ليس بقوة المنطق والبرهان بل بقوة السلاح والمال.

العراق اليوم يعاني ليس من تبعات الحرب فحسب، بل من السياسات اللاحقة التي تعتبر السبب الاساس لما آل اليه امر العراق واوضاعه الداخلية. وشيئا فشيئا اصبح العراقيون اكثر ادراكا لمشاكل الاحتلال وتبعاته، واكتشفوا ضرورة العمل لانهائه، وعرفوا ان لديه اجندة اخرى غير اجندتهم وان الديمقراطية التي طرحها الامريكيون ليست نقية تماما بل تقوم على اساس من الانتقائية والتوجيه المصلحي الضيق. فانعدام الامن والاستقرار وتصاعد اعمال الارهاب واقتراب الوضع من الحرب الاهلية وتفشي الفساد وتصاعد معدلات الفقر والشلل شبه الكامل في الاقتصاد واجهزة الدولة بسبب الرفض الامريكي لتسليم السيادة للعراقيين، كل هذه القضايا كرست الشعور بضرورة العمل لانهاء الاحتلال. العراقيون يدركون ايضا ان قوات الاحتلال تساهم ايضا في ابقاء الوضع متوترا ومستقطبا، لتجعل انسحابها مكلفا جدا. ويدركون ايضا ان بامكانهم ممارسة الديمقراطية القائمة على اساس «صوت لكل مواطن» بعد رحيل الاحتلال، وان ذلك الوضع سوف يفتح آفاق التنمية والمصالحة السياسية الوطنية بعيدا عن التشنج الطائفي والاحتقان العرقي والتحدي الارهابي. كما يعلمون ايضا ان بقاء القوات الانكلو ـ امريكية فتح ابواب الاختراقات الامنية الاسرائيلية وغيرها، وهي اختراقات لها ابعادها الامنية، وانه ليس مستبعدا ان تكون بعض العمليات الارهابية بتوجيه اسرائيلي او امريكي لتهيئة الظروف لاستمرار الهيمنة. مشكلة الساسة والعسكريين الامريكيين والبريطانيين انهم اصبحوا يواجهون تحدي الحالة الاسلامية من خلال صناديق الاقتراع والممارسة الديمقراطية، ويشعرون ان هذه الممارسة قد تحول بينهم وبين تنفيذ خططهم وبسط نفوذهم وهيمنتهم على العراق. ولذلك، ففي الوقت الذي يتحدث فيه الساسة الامريكيون والبريطانيون عن الاستعداد لرحيل قواتهم، فانهم في الوقت نفسه يخططون لبقاء طويل ويتضح ذلك من بناء القواعد العسكرية العملاقة في كافة انحاء البلاد.

في الفترة الاخيرة تصاعدت الاصوات المنادية بالبحث عن استراتيجية للخروج من المستنقع العراقي، بعد ان اتضح ان الحرب لم تحقق ما يريده الامريكيون الذين طرحوها في اطار ما اسموه «الحرب ضد الارهاب». فقد اصبح الارهاب ظاهرة يومية تمارس نشاطاتها على نطاق واسع، وتحول العراق الى ساحة لتصفية الحسابات بين الفرقاء، ومكان لتفريخ الارهاب والتطرف. كما اصبحت ممارسات الجنود الامريكيين والبريطانيين مع المعتقلين في سجن ابوغريب وغيره، مثيرة للاستفزاز والتقزز والسخط في الاوساط الحقوقية الدولية. ويوما بعد آخر تزداد الصورة الانكلو ـ امريكية تشوها نظرا لعجز القوات عن الحفاظ على الامن، وتعمق مشاعر المواطنين تجاه تلك القوات التي يعتبرونها اما غير راغبة او غير قادرة على توفير الحماية المطلوبة للمدنيين. وجاء قرار تسليم سجن ابوغريب الى الحكومة العراقية ليكشف عجز قوات الاحتلال عن ادارته بشكل فاعل ضمن القيم الدولية وتشريعات حقوق الانسان. وما تزال مشاهد المعتقلين في ذلك السجن مثار قلق للمراقبين، خصوصا تعرضهم للتعذيب والاهانة على ايدي الجنود. وفي الوقت الذي اصبحت فيه واشنطن ولندن بحاجة لاستراتيجية انسحاب من العراق، فان العراقيين انفسهم اصبحوا بحاجة لاستراتيجية مماثلة، توفر للحكومة القدرة على تسلم المهمات الامنية والعسكرية والاقتصادية من قوات الاحتلال، وفي الوقت نفسه، تجعلهم قادرين على ادارة البلاد في اطار الدستور الذي توافق عليه العراقيون، واوصبح ملزما لمن يمارس السياسة منهم. ولربما تحول هذا الدستور الى وثيقة اخرى لشرعنة الاحتلال، لولا تدخل القيادات الدينية خصوصا في النجف الاشرف، وعلى رأسهم آية الله السيد علي السيستاني الذي رفض فرض دستور على العراقيين، وطالب بان يكتب العراقيون المنتخبون الدستور بانفسهم.

يعيش العراق اليوم حالة استحقاقات دستورية وسياسية وأمنية تتطلب تعاون الطوائف والفئات السياسية المتعددة، على طريق انهاء حالة الاحتلال، ولا شك ان تشكيل الحكومة الجديدة في اطار وطني توافقي سيكون خطوة مهمة على طريق الاستقرار والتخلص التدريجي من اعباء الحقبة الماضية السوداء. العراق اليوم امام مواجهة تاريخية بين اطراف عديدة، كل منها يسعى للهيمنة على البلاد. ولكن مصلحة ابناء العراق تكمن في توحيد صفوفهم وعدم الانجرار وراء دعوات الحرب الاهلية، فذلك لن يجديهم شيئا، وليس من مصلحة العراق انتشار ايديولوجية التكفير والتقاتل العرقي او الطائفي، ومن الضروري التوحد على ارضية مواجهة هذه النزعات التدميرية ومنعها من تثبيت نفسها على الارض العراقية. ولكي يستعيد العراق دوره العربي الاسلامي، فانه بحاجة لاسترجاع سيادته الكاملة من الاحتلال، وعدم المساومة على تلك السيادة مهما كانت الظروف. اما مهمة البناء فموكولة الى ابناء العراق انفسهم، بمساعدة المجتمع الدولي من خلال الامم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي. المهم في الامر ان يحسم العراقيون مسألة الهوية التي يبحثون عنها لبلدهم، بعيدا عن املاءات المحتلين او التكفيريين، ضمن توافق وطني شامل وفي ظل الدستور ودولة المؤسسات. هذا هو الطريق، وليس هناك غيره وسيلة للامن والاستقرار وحكم القانون.

ان من المفترض ان تكون تجربة العراق كافية لاقناع التحالف الانكلو ـ امريكي بفشل اساليب التدخل العسكري بالشكل الذي حدث قبل ثلاثة اعوام، وعدم الهاء الناس وتضليلهم بدعاوى الديمقراطية. فالوقائع تؤكد عدم جدية الغربيين في الترويج للديمقراطية وحقوق الانسان في المنطقة، وعدم استعدادهم للقبول بنتائج صناديق الاقتراع. فهم يرفضون تلك النتائج وما تمخضت عنه في فلسطين والعراق بنمط واحد، ولم يتخذوا خطوة حقيقية واحدة لترويج الديمقراطية في العالم العربي، كما ان اطروحة حقوق الانسان قد تضررت كثيرا في ضوء ما جرى في ابوغريب وغوانتنامو. والأمل ان تكون هذه التجارب كافية لوقف العدوان والتخلي عن عقلية التفرد والعودة الى العمل في اطار مبدأ الاجماع الدولي، وتفويض الامم المتحدة بالعمل لنشر الديمقراطية وحماية حقوق الانسان في نطاق القانون الدولي والمواثيق والمعاهدات التي تنظم ذلك. ان واشنطن ولندن مطالبتان باستيعاب التجربة بواقعية وانسانية، فاذا حدث ذلك فسوف يكون العالم أكثر أمنا، وسوف تنتفي تدريجيا الظروف التي يعشعش فيها الارهاب والعنف.

* كاتب وصحافي بحريني يقيم في لندن

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر: مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان
رئيس التحرير: عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 Fax: 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN